المقدمة

تقرير مراقبة السلطات المحلية في إسرائيل لعام 2023 يتناول مجموعة من القضايا التي تقع في صميم عمل السلطات المحلية.

حيث تتولى السلطات المحلية في إسرائيل مسؤولية توفير الخدمات الحكومية والمحلية لسكانها، والاعتناء برفاهيتهم وتلبية احتياجاتهم اليومية. السلطات المحلية مسؤولة أيضا عن كل من البنية التحتية الفعلية - تعبيد الطرق المحلية، وبناء وتخطيط المدن، وأنظمة الصرف الصحي، وتصريف مياه المجاري، والبنية التحتية الاجتماعية - الخدمات الاجتماعية، والخدمات التعليمية، والثقافية والرياضية. تتمتع السلطة المحلية بقدر كبير من الاستقلالية في اتخاذ القرارات الواقعة ضمن نطاق مسؤولياتها، في كل ما يتعلق بطرق ووسائل ممارسة هذه المسؤوليات والموارد اللازمة لأجل ذلك وكذلك بتحديد أولويات الإجراءات في هذه المجالات. فضلاً عن ذلك تعمل السلطة المحلية كوصي عام في جميع أنشطتها، وبالتالي فهي ملزمة بممارسة صلاحيتها وفقًا لأحكام القانون.

وفقًا لرؤية مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور، نعمل على وضع مراقبة الدولة باعتبارها مراقبة تحث على العمل، مبتكرة، ذات صلة بالواقع وفعالة والتي تتعامل مع المجالات الأساسية للهيئة الخاضعة للمراقبة وتركز على كل من القضايا ذات الطبيعة الاجتماعية وخدمة المواطن وكذلك المخاطر الملموسة التي تؤثر على نشاط الجهات الخاضعة للمراقبة. هذا إلى جانب القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة والنزاهة.

وضعت فصول التقرير على جدول الأعمال العام نتائج مراقبة هامة تمس مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك رفاهية الفرد، الخدمة للمواطن، فعالية خطط الإنعاش، تحصيل ضرائب البلدية، الخدمة البيطرية، والتخطيط والبناء وصيانة البنى التحتية. فيما يلي استعراض لبعض الفصول المدرجة على هذا التقرير:

تهدف خطة الإنعاش إلى التوصل إلى حل شامل لعجز السلطة المحلية، بحيث يكون من الممكن، من بين أمور أخرى، تقديم الخدمات البلدية بطريقة منصفة وفعالة لجميع سكان السلطة. بين عاميْ 2011 و 2020، عملت 71 سلطة محلية في إطار خطة إنعاش. يتبين من عملية المراقبة لموضوع **خطط الإنعاش المتبعة لدى السلطات المحلية** أن السلطات المحلية الأربع التي تم فحصها وهي بستان المرج، بيت أرييه، جسر الزرقاء، وساجور - لم تستوفِ 84 من 186 من المتطلبات المحددة لها في إطار خطط الإنعاش الـ 13، ولذلك لم تحصل على قروض ومنح. ونتيجة لذلك، فشلت السلطات في الوصول إلى موازنة سنوية في الميزانية العادية، واستمرت في إدارة العجز المتراكم، على الرغم من المنح التي قدمت لها بمبلغ 62.9 مليون شيكل جديد إجمالاً وعلى الرغم من القروض الممنوحة لها بمبلغ 42.2 مليون شيكل جديد إجمالاً. وبالتالي، فإن الآلية التي اعتمدتها وزارة الداخلية لإنعاش تلك السلطات وتحسين أدائها ليست فعالة بما فيه الكفاية. إن الفشل المستمر على مدى سنين طويلة لخطط الإنعاش يؤكد الحاجة إلى فحص جوهري لشكلها الحالي. يجب على السلطات المحلية زيادة معدلات التحصيل المنخفضة لضريبة البلدية (الجارية والديون المستحقة)، وخاصة المجلس المحلي جسر الزرقاء (35%) والمجلس المحلي ساجور (28%)، وإجراء مسوحات عقارية في الوقت المناسب وتحقيق جميع الأهداف المحددة لها في خطط الإنعاش. أما بالنسبة لمجلس بستان المرج الإقليمي والمجلس المحلي بيت أرييه، فيجب عليهما زيادة تحصيل بقية المدخولات الذاتية. يوصي مكتب مراقب الدولة وزارة الداخلية بأن تقوم بعملية تعلم واستخلاص العبر ودراسة الخطوات والتدابير الإضافية التي ينبغي اتخاذها لمساعدة السلطات

المحلية وسكانها. كما ويوصى بالنظر في إمكانية تغيير شكل خطط الإنعاش للسلطات، خاصة على ضوء مسؤولية وزارة الداخلية وصلاحياتها، حتى تحقق هذه السلطات الاستقلال المالي والإداري.

ضريبة البلدية (الأرنونة) هي الضريبة الرئيسية التي تقوم السلطات المحلية في إسرائيل بتحصيلها، وهي المصدر الرئيسي لتمويل نفقات أداء وظائفها ولتقديم الخدمات الحكومية والمحلية لسكانها. للدخل من ضريبة البلدية تأثير كبير على قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات وتعزيز استقلالها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على الحكومة المركزية. تبين من عملية مراقبة قضية **ضريبة البلدية لدى السلطات المحلية - تنظيم، فرض وتقديم خصومات**، أنه في عام 2020، فرضت السلطات المحلية على مالكي العقارات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها ضريبة بلدية بمجموع حوالي 34.6 مليار شيكل، حيث تم تحصيل من مجموع ذلك مبلغ 24.2 مليار شيكل تقريبًا، وهو ما يمثل حوالي 60% من دخلها الذاتي. بلغ رصيد المدينين بضريبة البلدية لدى السلطات المحلية في نهاية عام 2020 31.7 مليار شيكل. خلال عملية المراقبة، تم الكشف عن أوجه قصور في مجالات تنظيم ضريبة البلدية، والأوامر المتعلقة بضريبة البلدية وفرضها، وطريقة قياس مناطق الأصول وفرض الرسوم عليها، وتقديم طلبات الموافقة الاستثنائية على التغييرات في ضريبة البلدية ومعالجتها، وتحصيل ضريبة البلدية والتعامل مع الديون وتوفير الخصومات. تشير نتائج عملية المراقبة إلى أن مجال ضريبة البلدية يتطلب التنظيم، من بين أمور أخرى، بسبب تعدد التصنيفات والمعدلات وطرق القياس، ويتميز بعدم التجانس وبعدم المساواة. كانت وزارة الداخلية والمالية على علم بأوجه القصور والتشوهات التي تميز نظام ضريبة البلدية في السلطات المحلية، حيث وعلى مر السنين، تم تشكيل لجان مشتركة للوزارات لتصحيحها، ولكن لم يتم تنفيذ توصيات اللجان. يجب على بلديات أشدود وكفار سابا ونوف هجليل والمجالس المحلية كريات طبعون والرينة والمجلس الإقليمي وادي يزرعيل العمل على تصحيح أوجه القصور ودراسة التوصيات الواردة في التقرير، ومن بين أمور أخرى يجب أن تعمل على زيادة معدلات تحصيل ضريبة البلدية (التي تبلغ حوالي 792 مليون شيكل في السلطات الست) وتقديم خصومات على أساس قانوني مع ضمان الشفافية والمساواة. يجب على وزارتي الداخلية والمالية دراسة نتائج عملية المراقبة، ومناقشة توصيات اللجان والفرق الوزارية التي تم تشكيلها على مر السنين، والعمل بشكل مشترك لتنظيم مجال ضريبة البلدية في إسرائيل من جميع جوانبه.

يتضمن هذا التقرير أيضًا فصلاً عن مسألة **الضرائب البلدية لدى السلطات المحلية - الخدمة للمواطن** حيث أثيرت أوجه قصور فيما يتعلق بنطاق وجودة الخدمة عبر الإنترنت والخدمة الهاتفية والخدمة الوجاهية التي تقدمها السلطات لسكانها في مجال ضريبة البلدية، وكذلك المعلومات التي تنشرها للجمهور حول حقوقهم وواجباتهم في موضوع ضريبة البلدية، سواء عبر الوسائط الرقمية أو من خلال البلاغات الموزعة على منازل السكان عن طريق البريد. حيث تشير نتائج عملية المراقبة إلى أن السلطات المحلية التي تم فحصها تختلف بشكل ملحوظ عن بعضها البعض في الخدمة المتاحة على مواقعها على شبكة الإنترنت، وأنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية والتي تم فحصها لتشجيع الانتقال من قسائم الدفع الموزعة بالبريد إلى قسائم الدفع الرقمية، فإن معظم دافعي الضرائب من سكان المناطق الواقعة في مجال اختصاصها لا يزالون يتلقون بلاغات دفع ضريبة البلدية عن طريق البريد.

شيخوخة السكان هي ظاهرة عالمية تطرح تحديات جديدة على الجهات المهنية في مجالات الاجتماع، والرفاه والطب. في إسرائيل أيضًا هناك زيادة في متوسط العمر المتوقع، وتلعب السلطات المحلية دورًا مركزيًا في تقديم الخدمات لفئة المواطنين المخضرمين وفي تطوير حلول تناسب احتياجاتها الفريدة. ويتضمن هذا التقرير فصلاً حول **معاملة السلطات المحلية للمواطنين المخضرمين الذين يسكنون في المناطق الواقعة ضمن نطاقها.** يسكن في إسرائيل 1.16 مليون شخص من المواطنين المخضرمين، ونسبتهم من عامة السكان هي 12%. تمت الإشارة

إلى أن قدر الميزانية السنوية لمواطن مخضرم التي رصدتها وزارة الرفاه في عام 2021 في السلطات المحلية التي تم فحصها قد تراوح بين 141 شيكل و 772 شيكل. وتدل نتائج عملية المراقبة إلى أن السلطات المحلية التي شملها التدقيق لم تجرِ دراسات استقصائية للاحتياجات والرضا ولم تضع خططًا رئيسية استعدادًا لشيخوخة السكان. متوسط عدد المشاركين شهريا في المراكز النهارية وأندية الإغناء في السلطات المحلية التي تم التدقيق فيها منخفض ويتراوح من 9% إلى 30% من المواطنين المخضرمين الذين تتم معالجتهم من قبل أقسام الشؤون الاجتماعية. فيما يخص مسألة إتاحة وصول المواطنين المخضرمين إلى المعلومات وممارسة حقوقهم، تبين أن المعلومات الواردة على مواقع السلطات المحلية على شبكة الإنترنت ليست بارزة وليست متاحة بسهولة أمام فئة المواطنين المخضرمين، وأنه ليس الجميع على علم بحقوقهم. كما وُجد أن متوسط عدد المرضى مقابل منصب الأخصائي الاجتماعي في وحدات المواطنين المخضرمين في السلطات المذكورة كان 126 - 444، وأن وزارة الرفاه لم تحدد الحد الأقصى لعدد المواطنين المخضرمين الذين تتم معالجتهم من قبل العامل الاجتماعي ولم تحدد متطلبات التجربة والتدريب الخاصة بالعمال الاجتماعيين الذين يعالجون المواطنين المخضرمين. وجدت دراسة استقصائية للمواطنين المخضرمين أجراها مكتب مراقب الدولة أن 42% منهم ليسوا على دراية بالأنشطة الترفيهية التي تقدمها السلطات المحلية، وأن 64% من المواطنين المخضرمين المطلعين على الأنشطة يشاركون فيها؛ يختار معظم المواطنين المخضرمين (63%) عدم المشاركة في الأطر المقدمة لهم بسبب قلة الاهتمام. يوصى بأن توسع السلطات المحلية قنوات الاتصال مع المواطنين المخضرمين الذين يسكنون في المناطق الواقعة ضمن نطاق اختصاصها وتحسّن إمكانية وصولهم إلى المعلومات. كما ويوصى بمسح احتياجات فئة المواطنين المخضرمين وإعداد خطط رئيسية تتضمن أهدافًا وغايات طويلة الأجل، التي سيتم بموجبها تحديد طرق الاستجابة لاحتياجات هؤلاء السكان، الذين من المتوقع أن تستمر نسبتهم من السكان في النمو خلال السنوات المقبلة.

خلال عام 2020، سكن في إسرائيل 1.6 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشكلون حوالي 17% من إجمالي السكان. كجزء من عملية المراقبة في موضوع **الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة - المنطقة الوسطى مقابل المناطق الريفية** عُقدت أربعة لقاءات لمجموعات تركيز عبر الإنترنت والتي حضرها أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وآباء لأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من سكان البلدات في المنطقة الوسطى، وآباء لأطفال وبالغين من ذوي الاحتياجات الخاصة من سكان البلدات في المناطق الريفية وكذلك أشقاء وشقيقات لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. ووجدت عملية المراقبة أن نطاق الخدمات المخصصة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ونطاق القوى العاملة في هذا المجال لدى سلطات المناطق الريفية محدودة مقارنة بهذه الخدمات ونطاق القوى العاملة المنخرطة في هذا المجال في سلطات المنطقة الوسطى. في سلطات المناطق الريفية، تبين أن عدد النوادي الاجتماعية صغيرًا، ويتم تحقيق الانطلاق إلى بيوت النقاهة جزئيا، وفي معظمها لا توجد جهة تنسيق مهنية في مجال الإعاقات. تبين أيضًا أن وزارة الرفاه لم تقم منذ أكثر من خمس سنوات بتكييف أحكام اللائحة الداخلية للعمل الاجتماعي والأسعار والخدمات ونظم المعلومات مع المفهوم الذي أنشئت من أجله إدارة الإعاقات التابعة لوزارة الرفاه، والذي بموجبه يتم علاج الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة على أساس الوظيفة وليس وفقًا للتشخيص الطبي. في عام 2021، لم تحقق حوالي 26% من السلطات المحلية في إسرائيل التي يكون غالبية سكانها من اليهود هدف التمثيل المناسب بالكامل، في حين لم يحقق 62% من بين السلطات التي يكون غالبية سكانها من غير اليهود، هدف التمثيل المناسب بالكامل. هناك أيضًا اختلافات كبيرة بين السلطات في توظيف العمال الاجتماعيين المتخصصين في مجال الاحتياجات الخاصة - 78% من السلطات المصنفة في عنقود ريفي عالٍ تشغل عمالاً اجتماعيين يتعاملون فقط مع مجال الاحتياجات الخاصة، مقارنة بـ 15% من السلطات المصنفة في عنقود ريفي منخفض. لقد كان مديرو أقسام

الخدمات الاجتماعية والعمال الاجتماعيين الذين يتعاملون مع مجالات الاحتياجات الخاصة منشغلين في الحالات التي عُرضت عليهم، ولم يكونوا متاحين لتوسيع دائرة الأشخاص المستحقين وتحصيل حقوق الأشخاص الذين لم يتصلوا بالأقسام بمبادرة منهم. يتطلب الوضع كما يتضح من عملية المراقبة هذه من وزارة الرفاه العمل على توسيع الخدمات المقدمة لفئة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكييف الخدمات والأسعار مع المفهوم الجديد للوزارة وتكريس التفكير الشامل لقضية حماية الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. يوصى بأن تقوم الهيئات المسؤولة عن مجال الإعاقة - بما في ذلك السلطات المحلية ووزارات الرفاه والتربية والتعليم والداخلية - بالوقوف على الأسباب التي أدت إلى الفجوات القائمة بين السلطات وصياغة حلول من شأنها تقليص هذه الفجوات. فيما يتعلق بمسألة إتاحة الوصول إلى الخدمات - تُنصح السلطات المحلية باتخاذ إجراءات استباقية، وبالتعاون مع وزارة الرفاه اعتماد حلول من شأنها إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات. سيؤدي كل ذلك إلى تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وإلى تخفيف العبء البيروقراطي المفروض عليهم وعلى أفراد عائلاتهم.

يفيد النشاط البدني بشكل كبير صحة الإنسان، حيث يجعل الناس يشعرون بالرضا، ويساهم في الوقاية من السمنة والأمراض المزمنة المختلفة ويحسّن الحالة الجسدية والعقلية لكل من الأشخاص الأصحاء والذين يعانون من مشاكل صحية، مهما كانت أعمارهم. تتمتع السلطات المحلية بالقدرة على إحداث تأثير كبير على صحة سكانها من حيث النشاط البدني والحفاظ على نمط حياة صحي، سواء من خلال تخطيط الحيز العام في منطقتها أو استثمار وتنظيم الأنشطة الرياضية الشعبية. عملية مراقبة في موضوع **الرياضة الشعبية في السلطات المحلية - التخطيط والاستثمار** وجد أن إجمالي ميزانية الدعم التي أقرتها الإدارة الرياضية بين عاميْ 2019 و2021 زادت بنسبة نحو 29% (من 389.5 مليون شيكل إلى 504 ملايين شيكل)، في حين أن ميزانية السلة الرياضية للسلطات المحلية، والتي تُعد الدعم الرئيسي للميزانية من الإدارة الرياضية لأنشطة الرياضة الشعبية لدى السلطات المحلية، نمت خلال تلك السنوات بنسبة حوالي 9.5% فقط (من حوالي 52.8 مليون شيكل إلى حوالي 57.8 مليون شيكل). كما وُجد أن حصة السلة الرياضية من إجمالي دعم الإدارة الرياضية انخفضت من 13.6% في عام 2019 إلى 11.5% في عام 2021. ووُجد أيضًا أنه حتى موعد نهاية عملية المراقبة، لم تنضم حوالي 70% من السلطات المحلية إلى الخطة الوطنية لتعزيز نمط الحياة النشط والصحي التي وافقت عليها الحكومة في نوفمبر 2011. كشف استبيان صادر عن مكتب مراقب الدولة أن 78% من المجيبين قدروا أن السلطة المحلية تشجع السكان على ممارسة النشاط البدني بشكل معتدل (39%) وقليل (39%)، في حين قدر 22% من المجيبين أن السلطة المحلية تشجع السكان على ممارسة النشاط البدني إلى حد كبير. ووُجد أن 41% كانوا راضين إلى حد قليل عن الأنشطة الرياضية المتوفرة التي تنظمها السلطة، و 27% بشكل معتدل و 12% فقط كانوا راضين جدًا عن العرض. كما وتبين أن متوسط الدعم السنوي لكل مواطن من قبل الإدارة الرياضية من خلال عناصر السلة الرياضية المتعلقة بالرياضات الشعبية في الأعوام 2018-2021 لدى السلطات التي تم فحصها تراوح بين 1.2 شيكل و 9.7 شيكل لكل مواطن. وأشارت عملية المراقبة إلى التباين في عدد وتنوع وطريقة نشر المرافق الرياضية في السلطات ونقص المرافق في بعضها. بالتالي اتضح أن السلطات المحلية تعمل على الترويج للرياضة الشعبية وفقًا لقدرتها الاقتصادية وحسب الأولويات التي حددتها لنفسها، على الرغم من أنها ترى في ذلك قضية ذات أهمية كبيرة لصالح السكان. يوصى بأن تنظر الجهات المعنية - بما في ذلك وزارة الثقافة والرياضة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وممثلي السلطات المحلية - في إنشاء هيئة تنسيق أو مركز سيقوم بصياغة سياسة وطنية شاملة وطويلة الأجل يُعنى بالترويج للرياضة الشعبية بين السكان الإسرائيليين، من أجل زيادة عدد السكان النشطين في الرياضة وصحة ورفاه جميع السكان. كما ويوصى بأن تستخدم السلطات المحلية، في غياب سياسة واستراتيجية وطنيتين للترويج للرياضة الشعبية، جميع أدوات التخطيط المتاحة لديها للترويج

لأسلوب حياة نشط وصحي بين سكانها، ودراسة احتياجات السكان ورغباتهم من أجل اتخاذ القرارات المثلى في تنظيم الأنشطة الرياضية الشعبية والاستثمار في المرافق الرياضية، والعمل حسب الخطط المرتبة التي ستعتمدها. كذلك يوصى بأن تنشر السلطات المحلية أمام سكانها المعلومات المتعلقة بالمرافق الرياضية في منطقتها وتسمح لهم باستخدام هذه المرافق بشكل منصف ووفقًا لمعايير واضحة.

يُعتبر الحق في التعليم حقًا أساسيًا في دولة إسرائيل وحول العالم. لذلك من المهم إنشاء جهاز تربية وتعليم ودعمه كجزء من خدمة المواطنين. الاستثمار في الصيانة المثلى للمؤسسات التعليمية، والكشف عن مخاطر السلامة فيها ومعالجتها، هي شرط يجب على السلطات المحلية الوفاء به من أجل الحفاظ على سلامة جميع القادمين على أبواب المؤسسات وضمان بيئة تعليمية مناسبة، وبالتالي السعي لتحسين تحصيل الطلاب. تم من خلال عملية مراقبة في موضوع **صيانة وسلامة المؤسسات التعليمية - المدارس الثانوية** الكشف عن أوجه قصور مختلفة في مجال صيانة المدارس، بما في ذلك التسريبات والرطوبة، والمراحيض المهملة، ومكيفات الهواء غير الصالحة، وأعطال الكهرباء والإنارة، ونقص مناطق التظليل، والمكاتب والكراسي القديمة، ونقص مساحات التعلم. كما تم العثور على أوجه قصور متعلقة بالسلامة في المدارس التي تم التدقيق فيها، بما في ذلك أوجه القصور المتكررة في السلامة في الاختبارات السنوية، وعدم الحرص على إجراء عمليات التفتيش الدورية بأكملها وحسب التكرار اللازم للمباني والمرافق، فضلاً عن أوجه القصور الطويلة في التوصيل الكهربائي، وطرق الوصول إلى المدارس، وأوجه القصور في السلامة في المختبرات. ويوصي مكتب المراقب الدولة بأن تقوم السلطات المحلية التي تم التدقيق فيها بتحسين وزيادة أنشطتها فيما يتعلق بصيانة المؤسسات التعليمية ومعالجتها لتنظيم مخاطر السلامة من أجل ضمان بيئة تعليمية مثالية وآمنة لطلابها. يجب على السلطات المحلية وضع ممارسات عمل تحدد العلاقات وتقسيم المسؤولية بين الجهات الضالعة في هذا الموضوع؛ مراقبة والإشراف على التعامل مع معالجة الاستفسارات المتعلقة بالصيانة والسلامة في المدارس؛ إجراء جميع فحوصات السلامة الدورية والتأكد من الحصول على جميع شهادات السلامة المهنية وفقًا لإرشادات وزارة التربية والتعليم.

متابعة تصحيح أوجه القصور التي تم الكشف عنها في التقارير السابقة هي أداة هامة تهدف إلى ضمان قيام الهيئات الخاضعة للمراقبة بتصحيح ما هو مطلوب بالفعل. ولذلك عملنا على توسيع نطاق عمليات مراقبة المتابعة وتحسين طريقة تنفيذها. يحتوي هذا التقرير على نتائج أربع عمليات مراقبة للمتابعة: **مراقب السلطة المحلية - دوره وسلوكه؛ تعامل السلطات المحلية مع حالات التحرش الجنسي ومنعها؛ تشغيل استشاريين خارجيين من قبل السلطات المحلية؛ إجراءات لزيادة السلامة على الطرق في مناطق السلطات المحلية في المجتمع العربي.**

يغطي التقرير مجموعة متنوعة من المواضيع، حيث لا تتناول هذه المقدمة سوى عدد قليل من الفصول الواردة فيه. يسلط كل فصل من فصول التقرير أمام الجمهور، وبضمنه صناع القرار، الضوء على أنشطة السلطات المحلية في إسرائيل، حيث أن الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية لها تأثير مباشر على نوعية حياة السكان ورفاهيتهم ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

استلزم إعداد التقرير بذل قدر كبير من الجهد من جانب موظفي شعبة مراقبة السلطات المحلية وموظفي الشعبة الإدارية في مكتب مراقب الدولة. الذين عملوا على إعداده

بمنتهى المهنية والدقة والإنصاف والحرص، وهم يؤدون واجباتهم العامة انطلاقًا من الشعور الحقيقي بالرسالة. أنا ممتن لهم.

إن واجب الهيئات الخاضعة للمراقبة هو التصرف بطريقة سريعة وناجعة لتصحيح أوجه القصور التي تم التطرق إليها في هذا التقرير من أجل تعزيز الخدمة العامة في إسرائيل وبالتالي تحسين جودة حياة سكان إسرائيل.

متنياهو أنجلمان

مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تمّوز 2023